

بيان:

استقبلت هيئات إعلان دمشق وأنصاره ومؤيدوه الخروج المتتالي من السجن لقياديي الإعلان، بعد انقضاء مدة محكوميتهم وهي عامان ونصف العام، بفرح عظيم وترحاب بالغ، يليق بالمناضلين الديمقراطيين العائدين إلى الحرية ومواقفهم وتضحياتهم . على أمل أن يخلق هذا الملف ويخرج جميع السجناء، وتخرج بلادنا من نفق القمع والاضطهاد السياسي، ويكون القادة المفرج عنهم آخر قافلة من معتقلي الرأي والسجناء السياسيين تعرفهم السجون السورية.

غير أن ما جرى مع أ.علي العيد الله، عضو الأمانة العامة للإعلان، والإجراءات التي اتخذت بحقه مجدداً نَعَصَتْ علينا فرحتنا، وجففت منابع الأمل بمسار جديد، يمكن أن تتخذة الحياة الوطنية العامة، تحتاجه البلاد ويضعها على سكة السلامة، ألا وهو الانفراج الديمقراطي.

كنا ننتظر خروجه في السادس عشر من حزيران الجاري برفقة الإخوة فداء الحوراني، وليد البني، ياسر العيتي، غير أن ذلك لم يحصل . فقد نقلته السلطة من سجن عدرا المركزي إلى الأمن السياسي بدمشق، الذي فتح له ملف تتكيل جديد، وتولى تحويله إلى النيابة العامة العسكرية، لتباشر محاكمته بتهمة جديدة أمام القضاء العسكري . فجعبة التهم الملفقة والجاهزة لن تعدم الحيلة بهذا الشأن . ومن البدع الجديدة للاستبداد فبركة تهم مستحدثة للسجين السياسي، بينما هو في السجن ويقضي فترة محكوميته، للحوؤل دون خروجه على الحرية .

بعد ذلك تمت إعادته إلى نفس السجن، حيث أمضى فترة حكمه السابق.

من المؤلم والمرير بلا جدال، أن يتنقل رجل من طراز علي العبد الله (مقيداً ومطمشاً) بين الفروع الأمنية المتعددة، ومن سجن إلى سجن ومن محكمة إلى أخرى . وهو الكاتب والصحفي المعروف والوجه الوطني البارز الذي أفنى عمره مناضلاً في صفوف الثورة الفلسطينية، وأحد مؤسسي لجان إحياء المجتمع المدني، وفي طليعة العاملين من أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية . ومن المؤسف حقاً أن يتعرض لهذا الحجم من الاضطهاد ابن بار للشعب السوري مع عائلته وأولاده، لا لشيء إلا لتمسكهم بقيم الشجاعة والحرية والكرامة الوطنية، في وقت يختال فيه اللصوص والفاسدون والمتسلطون، وهم يهدمون ما بنته سورية، ويهددون مستقبلها دون رقيب أو حسيب!!

إننا نستنكر هذا الفصل الجديد من الفصول الكيدية المبيته الذي يتعرض له علي العبد الله ممثلاً للمعارضين الديمقراطيين، ونحمل السلطة مسؤولية صحته وصحة زوجته التي تتدهور باستمرار، حيث يحول السجن دون توفر الرعاية الصحية المناسبة لهما. وندعو أنصار الحرية ونشطاء ولجان وجمعيات حقوق الإنسان السورية والعربية وعلى امتداد العالم للدفاع عن علي العبد الله وأسرته والمطالبة بإطلاق سراحه، وكذلك مساندة جميع ضحايا القمع والاستبداد الذين يتوقون إلى الحرية والمساواة والقضاء العادل . ونحن بدورنا نعاهدهم ونعاهد شعبنا العظيم على المضي قدماً على طريق النضال من أجل التغيير الوطني الديمقراطي المنشود، وتحقيق حلم السوريين بسورية الديمقراطية وطناً ومواطنين .

٢٠١٠/٦/٢٠

إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي — الأمانة العامة

تصريح صحفي

وقائع جلسة الدفاع لمحاكمة

الزميل المحامي مهند الحسني أمام محكمة

الجنايات الثانية بدمشق

أصدرت محكمة الجنايات الثانية بدمشق اليوم الأربعاء الواقع في ٢٣ / ٦ / ٢٠١٠ بالدعوى رقم أساس / ٥٥١ / للعام ٢٠١٠ حكماً جائراً بالسجن ثلاث سنوات على الزميل المحامي مهند الحسني رئيس المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) .

وفيما يلي نص الفقرات الحكيمة للقرار :

١ - براءة المدعى عليه مهند الحسني من جرم إقامة صلات غير مشروعة مع الخارج لعدم الثبوت .

٢ - تجريمه بجناية نشر أنباء كاذبة من شأنها وهن نفسية الأمة والحكم عليه من أجل ذلك بالسجن ثلاث سنوات وفقاً لأحكام المادتين ٢٨٥ و ٢٨٦ من قانون العقوبات السوري العام .

٣ - تجريمه بجنحة إذاعة أنباء كاذبة في الخارج من شأنها أن تنال من هيبة الدولة والحكم عليه من أجل ذلك بالسجن لمدة ستة أشهر .

٤ - دغم العقوبتين والأكتفاء بتطبيق الأشد وهي السجن ثلاث سنوات .

٥ - قراراً وجاهياً قابلاً للطعن بالنقض صدر وأفهم علناً .

وقد شهدت المحكمة حضوراً مكثفاً لأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي بدمشق وكذلك للناشطين السياسيين والحقوقيين والسادة المحامين وكذلك لمحامي هيئة الدفاع ، وحضرها من خارج سوريا المحامي سعيد بنعربية عن اللجنة لدولية للحقوقيين (icj) و مها أبو شمعة وفيليب عن منظمة العفو الدولية (amnesty) وممثل عن نقابة المحامين الهولندية ونقابة محامي باريس ، وحضر عن المنظمات الموقعة على التصريح كل من المحامي مصطفى أوسو رئيس مجلس أمناء منظمة (DAD) والمحامي رديف مصطفى رئيس مجلس إدارة منظمة (الراصد) والمحامي محمد خليل عضو مكتب أمناء منظمة (DAD) والمحامية أفين حواس عضو مجلس إدارة منظمة (الراصد)

عن تصريح مشترك لكل من-المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في

سوريا(DAD)-منظمة حقوق الإنسان في

سوريا - ماف - واللجنة الكردية لحقوق

الإنسان في سوريا- الراصد